دعوني أكتب هذه القصة

عائشة بلحاج

في هذا القرن المنحوس الذي ليس أكثر نحساً من سابقه، ولكنّه لا يقلّ عنه. لا نحتاج تذكيراً بأسباب النحس المزدهر في ربيعه الأول، ونحن نراها رأي العين والقلب والسّوانح. ما الذي ينتظرنا مع تقدّم هذا القرن؟ معظمنا يتوقّع فناء، أو ما يشبهه، مع الكوارث التي تصيبُها الأرض علينا بالتدريج، بسببنا طبعاً، وبما نصبُّه نحن بلا كلل على أنفسنا. و«نحن» لا تعني الدراويش الأفراد مثلنا، الذين بالكاد يتسعون في خانة الناجين، إذا لم تبتلعهم خانة الضّحايا. «نحن» تقصد الإنسان في عمومه، الجبّار الظالم، والغبي «منه فيه».

لا حاجة للتنبّؤ. فالمفاجآت لا تكفّ عن الهطول، والدليل السّنة التي أغلقنا أبوابها منذ شهر. هل كان أحدنا يتوقع لنا، نحن المنتمين إلى المنطقة العزيزة على النّحس ورفاقه، زلزالين مدمّرين، أحدهما في منطقة حرب طحنت الناس والحجر. وحرب إبادة على غزّة، لم يسبق لها مثيل منذ قرون، فُحتى في الحربين العالميتين، لم يُقصف المدنيون بهذه الوحشية، بل كان القتلى جنوداً سيقوا إلى الموت، رغماً عنهم، غالبا، مثل الخرفان. لكنهم على الأقل كانوا عنصرا في الحرب.

حرب أوكرانيا التي لا حاجة لها مستمرّة بشكل مجاني، هي التي كشفت علناً في قلب الظهيرة، الوجه القبيح للغرب السياسي المتمكّن من الإعلام. طبعا هذا قبل العرس الدموي له، في حرب غزّة. حيث انضمّت طبول الإعلام إلى الحرب نفسها، وصارت دبابات وقنابل في المعركة عن قرب وعن بعد أيضاً، بلا خجل ولا حياء، من التاريخ الذي سيجلده حتى لو كتبه المنتصرون. رغم أنه صار بإمكان الجميع كتابة التاريخ، بنسخ متعددة، وسيكون لكتب التاريخ مصادر محرجة لمن أراد تغطية الحقيقة بالغربال.

لم أحك بعد القصة، لكني على وشك فعل ذلك. قصّة امرأة نجت من القصف واللجوء، ثم ماتت بالبرد. أم وابنة وزوجة، وأشياء أخيرة كثيرة لم تعُد منها. رغم أنه لم يعد أحد يموت من البرد، ولا من الجوع، كما كنا نظن. إلا في أفريقيا زمن الحروب والمجاعات. لكن في قرننا الحالي، وحولنا، وتحت أعيننا، يفعلون كل يوم في هذه القصة وفي غيرها. نحن خجالى من أنفسنا، من التاريخ، ومن الأجيال القادمة التي نتمنى ألا تطول، وينتهي العالم بعد بضعة أجيال. حتى لا تسبّنا سلالاتٌ أكثر، ويقلّ الذين يطلعون على عارنا، وعجز بعضنا وتآمر آخرين.

لم تنته القصة، لأنها قطعة من آلاف القصص. من تشتّت جسده حتى لم يبق منه ما يدلّ عليه. ومن أُعدم أمام الكاميرات. مع العلم أن الإعدام العلني سبب سخط العالم على تنظيم داعش. وأُسر أبيدت عن آخرها، وناجون وحيدون من عائلات بكاملها. لن ينتهي الأدباء الفلسطينيون من سرد هذه القصص قروناً. لكن ذاكرة الموت والعالم قصيرة، في أزمنة قتل وآلام. ثم هناك آلام لشدّتها لا تقبل التسجيل ولا الكتابة، لأنها، لفورتها، تتمرّد على الكلمات والصور. كم قصة لمليونين ونصف شخص، هم أهل غزّة؟

وجدتُ في المجموعة القصصية «حانة العادات» للكاتب الفرنسي فرانز بارتل Franz Bartelt ما يصف هذا القدر اللامحدود من الألم والحزن. «كان أملها ومعاناتها خلاصة كل الآلام والمعاناة التي وردت في كل كتب وموسوعات الطب. في الثامنة عشرة من العمر كان لديها الانطباع أنها قد عاشت مائة عام. خاضت غمار ثلاثة حروب، تحمّلت تبعات ثمانين مرضا مميتا. كانت تبكي بالدموع، وبالدم. وبكل ما هو سائل في جسمها. وعندما تولد لديها الانطباع بأنها بدأت تبكي بلحمها وعظامها، قررت أنه قد آن أوان الرحيل».

دعوني أكتب هذه القصة التي لا يريد أن يقرأها أحد. بعدما صرنا نُشيح وجوهنا عن صور الشهداء والجرحى حفاظاً على سلامة ما تبقّى من عقولنا في عالم مجنون. لكن هل سيُشيح التاريخ وجهه عنا؟ وكيف سيجد الكلمات التي لن تذبح القارئ حتى تبكي عظامه؟

المشرق العربي في مهبّ التغيرات

غازي دحمان

تؤشّر اتجاهات الأحداث التي تتفاعل بقوة في المشرق العربي إلى ولادة مسارات تعرف بداياتها، لكنّنا نجهل مساربها وتفرّعاتها ونهاياتها، فكل الديناميكيات التي ولّدتها تحولات السنين الأخيرة وصلت إلى حد الانفجار لصناعة الشكل الجديد للمنطقة، بعد احتمال مراحل التجريب والاختبار وتجهيز البنى التحتية.

وما بين احتلالاتٍ ومناطق نفوذ وصراعات أهلية، طائفية وعرقية، وثورات شعبية وثورات مضادّة، يبدو أن مرحلة تطوي أذيالها وترحل، بعد انتهاء بنود أهدافها وتحول فعالياتها إلى مجرد أفعال نمطية صار الفاعلون معها يخشون تأثيرها على مستقبل مشاريعهم، وبالتالي صار لزاما ترشيق خططهم عبر نقلها من تصاميم الخرائط إلى التنفيذ الحي.

أطلال هذه المرحلة هو أنفسه أبطال المرحلة السابقة، إيران والولايات المتحدة، الطرفان اللذان سيطرا على المشهد المشرقي وشكّلاه بمسامير وبكبارات معيّنة، بعد أن ورثت واشنطن وطهران القوى المحلية وسجلتاهم في خانتيهما، وكلاء للمشروع الجيوسياسي لكل منهما، وموظفين يتبعون تعليمات المركز. تعايش المشروعان في المشرق العربي، كانت الحصص تتناسب مع قدرة كل طرف على ضم ما تحصل عليه وقدرة أدواته على الأرض في إدارة هذه الحصة، ولكن يبدو أن هذه المرحلة انتهت، فقد شكلت حرب غزّة والديناميكيات الناتجة منها متغيّرا مهما سيكون له انعكاسات على خطوط الصراع وموقع الاثنين، فقد اكتشفت إيران أن لديها قدرات تشغيلية فاعلة لم تكن مختبَرة بعد، فيما لمست إدارة بايدن، التي طالما فضلت التعايش مع مشروع إيران في المنطقة، أن مستقبل النفوذ الأميركي في المنطقة مرتبط على المحك. بالنسبة لإيران، بات الوجود الأميركي في المشرق بشكل عائقا أمام نفوذ لم يعد ينقصه شيء لتحويل العراق وسورية ولبنان إلى ولايات في هيكلية الجمهورية الإسلامية، ففي هذه البلدان بسيطر حلفاء إيران، أو بالأصح، عملاؤها، على السلطة، وبالتالي يتحكّمون في مصائر تلك البلدان، وتشكّل الظروف الإقليمية والدولية فرصة مثالية لإيران لإعلان استتباع هذه الدول، الولايات، نهائيا، إلى المركز في طهران، التي ستتحوّل إلى عاصمة الإقليم، والناطقة باسمه، والمتحكمة بتفاعلاته وتوجهاته.

يبقى الأردن خارج هذه الخريطة، فشلت كل محاولات إيران الناعمة لجذبه إلى مدارها، ما دفعها إلى استخدام الأساليب الخشنة لتسريع ضمّه إلى كوكبة البلدان المشرقية الواقعة ضمن تأثيرات المجال الإيراني، مستثمرة الحرب في غزّة لتسريع عملية صناعة حواضن أردنية لها ودعمها بالسلاح والمال، عبر إشراكها في تجارة المخدّرات.

ولعل ما يعزّز احتمالية السير في الحرب إلى النهايات غير متوقعة، اكتشاف اللاعبين أن الفوز بمعركة أو ساحة لا يعني الفوز بالحرب، في ظل الترابط الهائل بين القضايا والمشاريع وتداخل الجغرافيا، إذ على مدار العقد الماضي جرى تفكيك وإعادة تركيب المنطقة على كل المستويات، وتداخلت مكوّنات أزماتها وقضاياها بشكل يصعُب تفكيكها، وبالتالي، أي تغيير في ساحة معيّنة سينعكس حكما على جميع الساحات، ما يستدعي الحسم في كامل البقعة الجغرافية للمشرق العربي إن أراد أيٌّ من أطراف الصراع تحقيق النصر في هذا الصراع.

لم تعد نظرية الفراغ تصلح لتحليل الواقع في المشرق العربي، بعد أن ملأ الفاعلون الخارجيون كامل الفضاء المشرقي، وأخرجوا نهائيا الفاعلين المحليين من سلطة القرار، وبالتالي، لا نستطيع الحديث عن مصالح شعوب المنطقة وتوجّهات النخب السياسية فيها، حيث لا ملامح لشعوب ونخب ولا تأثير لهذه المكوّنات على مجريات الأحداث، ما يجعل الصراع أشدّ قساوة ويحوّل المشرق العربي إلى مجرد ساحة اختبار لمعادلات القوى وموازينها، ولأن التعايش بين مشاريع اللاعبين الخارجيين صار خطّا لا ينبغي تكراره، فلنا توقع أن تدوم الحرب طويلا في المشرق العربي، وانتظار الخرائط الجديدة التي سيفرزها التطاحن الحاصل، والذي يأخذ نمط صراعات وجودية.

(كاتب فلسطيني في فرنسا)

الولايات المتحدة المروَّضة إسرائيلياً

أسامة أبو ارشيد

تكافح الولايات المتحدة حتى تبقى متربّعة على عرش القوة العالمية لا ينازعها عليه أحد. تسيّر الأساطيل إلى منطقة المحيطين الهادئ والهندي، وتقيم التحالفات السياسية والعسكرية والاقتصادية لاحتواء التّنّين الصيني الصاعد الماضي في تصديع هيمنتها. تستنزف روسيا، اقتصادياً وعسكرياً، في أوكرانيا وتعمل على حصارها في مناطق نفوذه القديمة في شرق أوروبا ووسط آسيا وغربها. تمضي في حربها على «الإرهاب» وتنتهك سيادة الدول أنّى أرادت. توظّف نفوذها الاقتصادي وفي المؤسسات الدولية لفرض عقوبات على من تشاء، وتخنق من تشاء من الدول التي تتجرأ على تحدّي إرادتها. تضرب عرض الحائط بـ«قرارات الشرعية الدولية» وهي تبطش بدول بذريعة مخالفتها «قرارات الشرعية الدولية».

هي بلطجة خبرها العالم وسئمها عقودا طويلة، ومن ثمّ يحاول كثيرون الإفلات من جبروتها، ويعملون على إضعاف القبضة الأميركية، تدريجياً، ولكن بثبات ونجاح تتراوح نسبه وسرعاته. صحيح أن الولايات المتحدة ضمن سيرورة فرض عظمتها ونفوذها الدوليين تستنزف الكثير من قدراتها الاقتصادية والعسكرية، وكذلك الأخلاقية والمعنوية، إلا أن الجميع يدرك أنها تبقى مُهابة الجانب، مالكة أعتى أسباب القوة الغاشمة عالمياً. ومع ذلك، وفي أجواء الرعب والردع التي يفرضها الحضور الأميركي، يبدو أن ثمّة دولة واحدة لا تخشى واشنطن، بل تعرف كيف ترُوضها وتهينها، رغم أنها، وللمفارقة، دولة هامشية على المسرح الدولي، لا يمكن لها الاستمرار في الوجود من دون الدعم الأميركي المتواصل، عسكرياً واقتصادياً ودبلوماسياً. إنها إسرائيل. لا تسعى هذه السطور إلى فهم كنه العلاقات الأميركية – الإسرائيلية وتعقيداتها، ولا إلى الخوض في محدّداتها وديناميكياتها، فهذه أمور يتسع لها مقال كهذا، كما أنه سبق للكاتب أن ألقى الضوء على هذه القضية المُلتَبِسَة عبر مقالات عدة هنا.

داعي هذه السطور اختتام وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، زيارته الخاسمة في المنطقة منذ عملية طوفان الأقصى التي شنتها حركة حماس ضد إسرائيل في منطقة غلاف قطاع غزّة (7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023)، وما تبع ذلك من عدوان إسرائيلي وحشي على القطاع وسكّانه. جاء بلينكن إلى المنطقة في موازاة وعلى أعقاب مسؤولين آخرين في إدارة جو بايدن الباحثين عن هدنة إنسانية في قطاع غزّة تسمح بصفقة لتبادل الأسرى بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل، وإدخال مزيد من المساعدات الإنسانية إلى أهله المنكوبين، وتحديد ملامح «اليوم التالي» في القطاع، ضمن مقاربة أوسع تتضمّن تطبيعاً عربياً – إسرائيلياً. بمعنى أن واشنطن تريد أن تُجعل من حلّ مشوّه للقضية الفلسطينية، لا يضمن أدنى الحقوق الثابتة والتاريخية للشعب الفلسطيني، نتيجة مترتبة على تنازلات فلسطينية وعربية لإسرائيل، لا العكس، وهي بمثابة مكافأة لها على جرائمها ومقدّمة لدمجها في الإقليم لتكون حجر زاويته.

هذا غيض من فيض الخدمات التي قدمتها، ولا تزال، إدارة بايدن لإسرائيل لتمكينها من المضي في جريمة إبادة قطاع غزّة وسحق سكانه، إلا أن إسرائيل لا تكتفي بالاستنكاف عن أميركا، ولا حتى بالمسّ بمصالحها الجيوسياسية في المنطقة والعالم، مثل توريطها في حرب إقليمية مفتوحة محتملة، بل إنها لا تتردّد في إهانتها وإهانة رئيسها ومسؤولي إدارته. لقي بلينكن، الأربعاء الماضي، من المسؤولين الإسرائيليين التعنت والعنجهية والتحقير. جاء إليهم، كما في جولته الرابعة في المنطقة، الشهر الماضي، بعد أن حطّ رحاله في عدة عواصم عربية، محمّلاً بالرشاوى والوعود إن قبلت تل أبيب بإبداء بعض «المرونة»، من باب ذرّ الرماد في العيون. في كل مسألة، صُغرت أم كبُرت، رمى الإسرائيليون «لا» كبيرة وثقيلة في وجه بلينكن. لا تقوّضوا السلطة الفلسطينية المتعاونة معكم. لا! لا تهاجموا مدينة رفح، التي لم يبقَ فيها قائماً بعد أن حرقت إسرائيل جلّ مدن القطاع وقراه، وفيها يتكدّس اليوم غالب المليونين وثلاثمائة ألف فلسطيني. لا! اسمحوا بدخول مزيد من المساعدات الإنسانية والطبية. لا! توقفوا عن القصف العشوائي وقتْلوا الضحايا بين المدنيين الفلسطينيين. لا! اقبلوا بدولة فلسطينية منزوعة السلاح ومتقاوض على حدودها وطبيعتها، وبعد «تطوير وتأهيل» السلطة الفلسطينية وتطبيع العرب معكم. لا! إهانة أميركا وتمريغ كرامتها في الوحل ديدن إسرائيلي منذ عقود طويلة، لم يسلم منه، تقريباً، رئيس ديمقراطي أو جمهوري، مهما كان حجم تواطؤه مع إسرائيل. لكن الإهانات التي تتلقاها إدارة بايدن من بنيامين نتنياهو وحكومته غير مسبوقة، كمّاً ونوعاً. قبل أيام من وصول بلينكن إلى المنطقة، كان وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، يهين بايدن شخصياً، لأنه «تجرّأ» على إعلان عقوبات أميركية بحق أربعة مستوطنين يهود في الضفة الغربية. لم يفعل بايدن ذلك محبّة بالفلسطينيين، وإنما في محاولة للتدلّل لأصوات العرب الأميركيين في ولاية ميشيغان، «بدلاً من أن يقدّم (بايدن) لنا الدعم الكامل، فهو مشغول بتقديم المساعدات الإنسانية والوقود لغزة - التي تذهب إلى حماس. لو كان ترامب في السلطة، لكان سلوك الولايات المتحدة مختلفاً تماماً»، هكذا صرح بن غفير لصحيفة وول ستريت جورنال الأميركية الأحد الماضي. تخيّلوا أن هذه الاتهامات الإسرائيلية تُوجّه وجه رئيس أميركي احتضن إسرائيل كما لم يفعل رئيس أميركي، وهو وضع الأساطيل الحربية الأميركية في المنطقة حماية لها، وتكاد الولايات المتحدة تنزلق إلى حرب إقليمية واسعة ومفتوحة في عام انتخابي حاسم بالنسبة له. وهو قدّم، ولا يزال، كل الدعم العسكري والدبلوماسي لها، بشكل فَسَخَ قاعدته الانتخابية ومسّ بشكل كبير بخطوطه بالفوز بدورة رئاسية ثانية.

> لا تكتفي إسرائيل وقادتها بعضّ اليد الأميركية التي تمتد إليهم فحسب، بل وعندهم استعداد لأن يضعضعوا قوّتها ويمسّوا مصالحها

لا ينحصر الأمر بوزراء «متطرّفين» في حكومة نتنياهو، فهذا الأخير نفسه لم يتورّع الشهر الماضي من الحطّ من قيمة الرئيس الأميركي. وكان بايدن قد صرّح، في 19 يناير/ كانون الثاني الماضي، أن نتنياهو أخبره خلال مكالمة هاتفية بينهما أنه لا يعارض حلّ الدولتين. ولكن، لم يمضِ يوم واحد حتى كان نتنياهو، وديوان رئاسة الوزراء، وعدد من وزرائه يصرّحون علناً أنهم لن يقبلوا بقيام دولة فلسطينية وأن إسرائيل لن تتخلى عن سيطرتها الأمنية الكاملة على الأراضي الواقعة غرب الأردن، أي الضفة الغربية. وكان الرد الأميركي تسريبات عن تصاعد مشاعر الإحباط لدى الرئيس الأميركي من رئيس الوزراء الإسرائيلي. المهزلة أن الردود الأميركية على هذه الإهانات تأتي على شكل تسريبات إعلامية من مسؤولين مجهولين في إدارة بايدن عن حجم الاستياء لدى الرئيس وإدارته من نتنياهو وحكومته، بل وكذلك تسريب عبارات قذعة أطلقها بايدن بحق نتنياهو في جلسات خاصة، والتي لا يلبث البيت الأبيض أن ينفيها. «من يهنْ يسهل الهوان عليه ما لجرح بميّتٍ إيلامُ»، هكذا قال المتنبّي يوماً. وهو ما ينطبق حرفياً على العلاقة الأميركية - الإسرائيلية. ما كان لإسرائيل أن تكون لولا التواطؤ الأميركي. وما كان لها أن تكون موجودة اليوم لولا الدعم ذاته. وهي ليست قادرة على الاستمرار في جريمة الإبادة في قطاع غزّة لولا وقوف بايدن وإدارته معها. ومع ذلك، لا تكتفي إسرائيل وقادتها بعضّ اليد الأميركية التي تمتد إليهم فحسب، بل وعندهم استعداد لأن يضعضعوا قوّتها ويمسّوا مصالحها الإستراتيجية الكبرى. لن يتغيّر هذا الحال ما استمر الساسة الأميركيون في تقديم دعم غير مشروط لإسرائيل، وما داموا يجعلون من الوقوف الأعمى معها مادّة ابتزاز سياسي وحزبي انتخابي. أما الآن، فنحن في انتظار نتائج جولة «المتسوّل بلينكن» أخيرا.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

واشنطن - طهران... مواجهات محسوبة

بشير البكر

تبدو المواجهات بين الولايات المتحدة وإيران محسوبة جيدا، كي لا تخرّج عن الخطوط المرسومة، وتقود إلى ما هو أكبر. وهي تجري، حتى الآن، في كل من سورية والعراق واليمن، وفق مقاييس دقيقة، تحسب كل خطوة، ومستوى ردّ الفعل المناسب عليها. ورغم التصعيد في اللهجة من مسؤولي البلدين، لا تبدو الحرب المباشرة قريبة، بسبب إدراك كل منهما الكلفة العالية، وعدم وجود مصلحةٍ فعليةٍ لأيٍّ من الطرفين في تفجيرها. وحسب ما هو واضح من تجارب العقود الماضية، مهما ارتفع منسوب التوتر بين واشنطن وطهران، تبقى هناك مساحة للحوار والتفاهم، ومثال ذلك التوصل إلى الاتفاق النووي عام 2015 بين إدارة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما وإيران. ورغم أن إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب تراجعت عن الاتفاق، وصعّدت ضد إيران من خلال اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري قاسم سليماني، بقي احتمال الحرب في درجةٍ دنيا. وعلى هذا الأساس، يمكن قراءة سلسلة العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الأميركية ضد حلفاء إيران في كل من سورية والعراق، في ردٍّ على العملية العسكرية ضد القاعدة الأميركية في الأراضي السورية، في 25 من الشهر الماضي (يناير/ كانون الثاني)، والتي سقط فيها ثلاثة قتلى بين الجنود الأميركيين، وأكثر من 30 جريحا.

يبدو أن إدارة الرئيس جو بايدن لم تجد مفرّا من الرد بقوة، بعدما واجهت اتهامات من الداخل والخارج بأنها متهاونة تجاه إيران، التي تحرّك حلفاؤها في لبنان لتوجيه ضربات يومية لإسرائيل، وفي اليمن لتهديد أمن الملاحة في البحر الأحمر، ومهاجمة القواعد الأميركية في سورية والعراق. وكي لا يبدو ضعيفا، وهو على أبواب حملة الانتخابات الرئاسية، فقد قرّر بايدن أن يعطي للرد طابعا استعراضيا، يقتصر على العراق وسورية واليمن، والاستمرار ضمن معادلة عدم توسيع حرب إسرائيل على غزّة، وإبقاء إيران خارج مجال النيران، وضبط حلفائها تحت سقفٍ معيّن. ورغم تواتر العمليات العسكرية في جنوب لبنان والبحر الأحمر، لا يزال الوضع تحت السيطرة، ولم يتم خرق قواعد الاشتباك، بحيث تنتقل الأطراف من سياق العمليات التحذيرية والانتقامية إلى الردع ذي البعد التدميري. ومن المستبعد أن يتطوّر الموقف باتجاه ما يخالف ذلك، ويقود إلى مشاركة إيران، أو توجيه ضربات مباشرة لها داخل أراضيها. وفي الحسابات كافة، لن يتجاوز الموقف حافة الهاوية، إلى لحظة من الخطر تطيح كل ما جرى العمل به من قواعد اشتباك في السنوات الأخيرة. وعلى هذا، تحافظ طهران على توزيع مجال نفوذها، والاستثمار السياسي في المنطقة العربية بين اليمن ولبنان وسورية والعراق وفلسطين، وستظلّ سورية والعراق ساحة اشتباك إيراني أميركي لتنازع النفوذ.

الولايات المتحدة مهتمة بعدم توسيع الحرب، لكن العمليات التي تقوم بها ربما قادت إلى عكس ما تريد. وقد تتلقّى ردوداً تورّطها في النزاع، وهو أمرٌ تعمل إسرائيل عليه من أجل إشعال حربٍ واسعة، بعد عجزها عن تحقيق أهدافها في غزّة. وما لم تضغط واشنطن من أجل وقف إطلاق النار في غزّة، قد يصعب عليها تدارك الانزلاق نحو دورة من العنف تتحوّل إلى حربٍ واسعة، طالما أن الأطراف تحتفظ جميعها بحقّ الرد. ومن المرجّح أن ما يحصل من مناوشاتٍ في سورية والعراق لن ينتهي بمجرّد توقف الحرب على غزّة. ولذا يمكن للمعادلة أن تنقلب في حال عاد ترامب إلى الرئاسة، وهذا أمرٌ لا يبدو أن طهران غافلة عنه، وهي تأخذه في الحساب، ولذا تحاول تحقيق مزيد من المكاسب على حساب الولايات المتحدة، بما في ذلك بناء تفاهماتٍ مع بعض الخصوم التقليديين، مثل السعودية.

كارثة السودان بلا استجابة

جمانة فرحات

نادراً ما يكون تناول وضع بلد عربي إلا للحديث عن أزماته لا إنجازاته، والسودان ليس استثناء. منذ إبريل/ نيسان 2023، عندما تفجر الصراع بين حليفي الأمس، قائد الجيش عبد الفتاح البرهان ونائبه قائد قوات الدعم السريع السودانيّة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، طغت أخبار الحرب وتحوّل السودان إلى عنوان رئيسي في نشرات الأخبار على شاشة التلفزة وتصدّر الأخبار التي تتابعها الوكالات. ثم بعد أشهر، أمكن ملاحظة تراجع هذه التغطية، ليس بسبب حرب غزّة التي تحوّلت إلى أولوية في التغطية الخبرية، بل بدأ الأمر قبل ذلك.

تفقد الصراعات، عندما تتحوّل إلى مستدامة، جزءاً من اهتمام الرأي العام العالمي بها، يصبح الحديث عن القتل والمجازر أمراً روتينياً، يجوز عندها الحديث عن أزماتٍ منسيةٍ أو مهملة. لكن المشكلة أن هذا التراجع في الاهتمام لا يرتبط بأي تراجع في وتيرة القتل.

كلما توفرت معلومات جديدة جرى توثيقها من إحدى مدن القتال في السودان، تكشّفت أهوال عما يتعرّض له مدنيون من قصف بالطيران والمدافع أو قطع في الطرق، وصولاً إلى الإخفاء القسري والجرائم الجنسية. وفي كل مرّة، توجه أصابع الاتهام إلى أحد الطرفين الرئيسيين، لا يتأخّران في الخروج ببيانات ينتصلان فيها من المسؤولية ورمي أي تجاوزات على عناصر متفلتة هنا وهناك بينما ينشغلان في حربهما المتواصلة.

يحدث ذلك كله بينما تكبر الكارثة الإنسانية في هذا البلد. لخّص منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مارتن غريفيث، ما جرّته الحرب بالقول إن «عشرة أشهر من النزاع حرمت السكان في السودان من كل شيء: تقريباً، الأمن والمأوى وسبل العيش». وتخبرنا منظمته نفسها أن الجوع لم يستثنِ أحداً من السكان، ويواجه حوالى 18 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد حالياً أزمة حادّة، بحسب الأمم المتحدة. أما أرقام منظمة أطباء بلا حدود فكانت مفجعة بشأن ما يجري في مخيّم زمزم للنازحين في دارفور. إذ أفادت بأن طفلاً يموت كل ساعتين في المخيّم جرّاء الجوع وغياب الرعاية الصحية.

تحتاج محاولة التخفيف من هول هذه الكارثة الإنسانية إلى ما لا يقل عن أربعة مليارات دولار. ولكن من الصعب توقع أن تتمكّن الأمم المتحدة من جمع المبلغ لأسبابٍ عدة، يرتبط بعضها بعدم وفاء دول عديدة بالتزامات تقدّمها، وترتبط أسبابٌ أخرى بنقص التمويل الذي يهدّد جميع الوكالات، فضلاً عن عدم ثقة مانحين كثيرين بالقدرة على وصول المساعدات إلى مستحقيها في ظل عمليات النهب التي لم تسلم منها حتى مستودعات الوكالات الأممية. وقد يفسّر هذا إصرار الأمم المتحدة على عقد اجتماع مع طرفي الحرب لبحث مسألة إيصال المساعدات.

أعلنت الأمم المتحدة الأربعاء الماضي أن طرفي النزاع السوداني اتفقا على عقد اجتماع عالي الأرجح في سويسرا لبحث مسألة إيصال المساعدات الإنسانية. وعلى الرغم من إعلانها موافقة البرهان وحميدتي على اللقاء، فإن حضورهما شخصياً، أو عبر ممثلين عنهما، سيبقى موضع شك حتى الدقيقة الأخيرة بسبب ما تظهره التجارب. فكلما بُذلت جهود لجمعهما وبحث الحرب تنصّل أحدهما في اللحظة الأخيرة مختلقاً ذرائع لتبرير انسحابه. يبدو استمرار الحرب مصلحة مشتركة لكلٍّ منهما، وإن كانت أحداث الأشهر العشرة الماضية منها، قد أظهرت عجز أيٍّ منهما عن حسمها لصالحه، وأن ما يبدو ميلاً في الكفّة لأحدهما في بعض الأحيان سرعان ما تتبدّل الأمور وتنقلب المعادلة.

بانتظار تهيئة الظروف، ليس فقط الداخلية، بل أيضاً الإقليمية والدولية، للضغط باتجاه تسوية تضع بموجبها الحرب أوزارها، سيستمرّ المدنيون في دفع ثمن هذه الحرب من أرواحهم وحاضرهم ومستقبلهم.

باي ذنبٍ تعاقب «أونروا»؟

سعيد زيداني

ولدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (أونروا) بقرار من الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول 1947، وباشرت عملها في بداية شهر مايو/ أيار من العام التالي. وكما يدلّ اسمها، فقد شملت ولايتها جميع اللاجئين في فلسطين التاريخية والأردن وسورية ولبنان، وكذلك اللاجئين الفلسطينيين داخل إسرائيل واليهود القادمين إليها من الدول العربية (والذين استنتجته حكومة إسرائيل بعد عامين)، هذا وتقدم «أونروا» خدمات متنوعة تشمل التعليم الأساسي والتدريب المهني والرعاية الصحية والتشغيل والإغاثة الإنسانية وصيانة وتطوير البنية التحتية للمخيّمات، تلك الخدمات التي يستفيد منها ما يقارب الستة ملايين لاجئ فلسطيني مسجّل. وفي قطاع غزّة تحديداً، حيث نسبة اللاجئين من العدد الكلي للسكان لا تقل عن 70%، فإن عدد العاملين في الأونروا يقارب 13 ألفاً، ولا تقل نسبة المحليين منهم عن 99%، غالبيتهم الساحقة من معلمي المدارس والمعاهد التابعة للوكالة ومعلّماتها. وفي الحرب الوحشية والمدمرة الحالية على قطاع غزّة، كما في الحروب التي سبقتها، كانت «أونروا» ولا تزال العمود الفقري في مجال توفير الحماية وتقديم الخدمات الأساسية وتوزيع المساعدات الإنسانية على فلسطينيي غزّة بعامة واللاجئين منهم بخاصة.

ويخدع نفسه كل من يعتقد أن موظفي «أونروا» من الفلسطينيين، سواء في قطاع غزّة أو الضفة الغربية أو القدس العربية، أو حتى في دول الطوق المذكورة أعلاه، محايدون تجاه قضايا شعبهم. ويخدع نفسه أكثر كل من يعتقد بأنهم محايدون تجاه المقاومة ضد الاحتلال، إسلامية الهوى كانت أو غير ذلك. فهم، مثل غيرهم من أبناء شعبهم وبناته، وطنيون ومتحزّبون. ولكنهم عرفوا دائما كيف يوفقون بين انحيازهم لقضايا شعبهم وشروط عملهم والتزاماته. هذا ما كان واضحاً وجليّاً عبر السنين، خصوصاً منذ انتفاضة الحجارة التي اندلعت عام 1987 حتى الحرب الحالية. ويعرف ذلك القاصي قبل الداني والعدو قبل الصديق. وليس أستهداف الوكالة الأممية ذاتها من كل من حكومة إسرائيل والإدارة الأميركية جديداً أو مفاجئاً، ففي عزّ المراقصة «حتى نهاية الحب» بين نتنياهو والرئيس الأميركي ترامب عام 2018، تلك المراقصة التي توجت بصفقة القرن البغيضة، جمّدت الولايات المتحدة دعمها المالي في صيف العام نفسه لـ«أونروا»، والتي تقدّم خدماتها اليوم لملايين اللاجئين الفلسطينيين، داخل حدود فلسطين التاريخية وخارجها. أمّا «الخطيئة الأصلية» للوكالة، حسب كل من حكومة إسرائيل والإدارة الأميركية، جمهورية كانت أو ديمقراطية، فهي إدامتها حالة اللجوء الفلسطيني وارتباط ذلك اللجوء بحق العودة والتعويض، كما نصّ على ذلك قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948. أمّا ادّعاء أن الوكالة مخترقة من المقاومة الإسلامية في غزّة، وأن مدارسها ومناهجها التعليمية تزخر بالتحريض ضد إسرائيل، وأن بعض موظفيها متّهمون بالمشاركة في عملية طوفان الأقصى، وذلك كله من باب تعزيز الموقف السابق والداعي إلى شطب الوكالة واستبدالها بهيئة إغاثة إنسانية أخرى، مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة بدورها للأمم المتحدة.

> ما تطالب به حكومة إسرائيل، المدعومة أميركياً، هو عملياً لا أقل من تحييد البعد الوطني/ السياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين

بكلمات أخرى، الوكالة مستهدفة ليس بسبب ما تقدّمه من مساعدات إنسانية أو إغاثية، وليس أيضاً بسبب تحزّب موظفيها وتعاطفهم مع المقاومة، وإنما بسبب ارتباط تلك المساعدات والخدمات بالقضية الوطنية/ السياسية. وبالتالي، ما تطالب به حكومة إسرائيل، المدعومة أميركياً، هو عملياً لا أقل من تحييد البعد الوطني/ السياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وتبعاً لذلك شطب الوكالة التي تخدمهم حصرياً. أما في ما يتعلق بلاجئي قطاع غزّة، والذين يشكلون ما لا يقل عن 70% من سكّان القطاع، فالإبقاء على «أونروا» يقف عائقاً في وجه التهجير القسري أو القسري/ الطوعي المشتهى. وللعلم، وانسجاماً مع ذلك، بدأت بالتزامن حملة يقودها نشطاء مئات الآلاف منهم يقيمون في خيام في محافظة رفح، وعرضة للجوع والبرد والمطر والمرض؛ وشبح التهجير القسري والقسري/ الطوعي المرعب لا يكفّ عن التحليق في سماء مدينة رفح ومخيمها. تُضاف إلى كل هذه الأهوال والويلات قرارات دول كثيرة، في مقدمتها الولايات المتحدة، بتجفيف منابع الموارد المالية لوكالة الغوث، وذلك بعد أيام قليلة من اتهام حكومة إسرائيل بشبهة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية من محكمة العدل الدولية.

وأخيراً، سوف تكون لتجفيف الموارد المالية للوكالة المذكورة انعكاسات سلبية على ما يزيد عن 30 ألفاً من عامليها وعائلاتهم في المواقع والدول المختلفة، نحو 40% من بينهم يعملون في قطاع غزّة ولكن الأقسى والأخطر هي الانعكاسات والتبعات بعيدة المدى على ملايين المستفيدين، خصوصاً في قطاع غزّة الذي يعاني ما يعانيه حالياً من ويلات وأهوال حرب وحشية ومدمّرة منذ أربعة شهور، شحّ خلالها ماء الشرب والغذاء والدواء والوقود والمال والمأوى الآمن والواقي. في مثل هذه الظروف الكارثية والمعقّدة، لا بديل ولا غنى عن «أونروا» في مجال تقديم الخدمات الأساسية وتوزيع المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، فهي الأعرف وهي الأقرب وهي الأحرص، وبشهادة جميع الفرقاء المعنيين عبر السنين، فإذا أصرّت الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية وغير الأوروبية في فلكها على تجفيف الموارد المالية للوكالة، فإن الرد الواجب والمناسب يكون كما أقول ويقول ويردد كثيرون من الأحرار العرب: أنقذوا «أونروا» يا عرب، يا عرب الخليج العربي أنقذوها، فهذا أضعف الإيمان يا عرب.

(أستاذ الفلسفة في جامعة القدس وجامعة بير زيت سابقاً)

ضاعت على طلبة المدارس والمعاهد والجامعات؛ معظم المشافي والعيادات الطبية والصحية خرجت عن الخدمة بسبب القصف، كما بسبب نقص الوقود والدواء أساساً؛ وصار الماء والغذاء والدواء والوقود والاتصال الرقمي نادراً؛ ونزح إلى الجنوب وجنوب الجنوب ما يقارب المليون ونصف المليون من الغلابة، مئات الآلاف منهم يقيمون في خيام في محافظة رفح، وعرضة للجوع والبرد والمطر والمرض؛ وشبح التهجير القسري والقسري/ الطوعي المرعب لا يكفّ عن التحليق في سماء مدينة رفح ومخيمها. أضف إلى كل هذه الأهوال والويلات قرارات دول كثيرة، في مقدمتها الولايات المتحدة، بتجفيف منابع الموارد المالية لوكالة الغوث، وذلك بعد أيام قليلة من اتهام حكومة إسرائيل بشبهة ارتكاب جريمة

اليمن... حالة طوارئ غير معلنة

بشرى المقطري

تدير سلطات الحرب في اليمن حياة اليمنيين وفق حالة طوارئ، وإنْ غير معلنة، إذ تحوّلت بموجب استخداماتها وتقييداتها واستمراريتها أيضا من استثناءٍ مؤقتٍ تفرضهُ ظروف معينة، وتحدّده قوانين واضحة، إلى وضع دائم، تستثمره سلطات الحرب، لتكريس انتهاكاتها، فإضافة إلى تعليق الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمعظم اليمنيين، والمواطنة، فإنها ضاعفت، في الوقت الحالي، إجراءات الحظر والتقييد والعزل، ناهيك عن الاعتقال تحت ذرائع مختلفة.

تتعدّد المخاطر التي يكابدها اليمنيون من استمرار الراهن الصراعي الذي يغذّي حالة العنف إلى تحدّيات الوضع المعيشي المتردي اقتصادياً وخدمياً، فيما تمثل إكراهات الإخضاع في هذا الشرط القهري واللاإنساني معاناة إضافية، إذ إن إجراءات الحظر والتقييد وأسباب الاعتقال التي تفرضها سلطات الحرب غير مشمولة بقوانين محدّدة ومعلنة، بحيث يكيف المواطنون حياتهم وفقها، بل تنشأ من ضرورات متغيّرة تفرضها السلطات وتستجيب لمتطلباتها. وفي حين تتمايز استخدامات الحظر والتقييد ومجالاتها وطرقها أيضاً، بما في ذلك أسبابها من مدينةٍ يمنيةٍ إلى أخرى تبعاً لأيديولوجية سلطات الحرب وهويتها السياسية، إلى جانب طبيعة أجهزتها الأمنية والضبطية في المناطق الخاضعة لها، فإنها تعضد من حالة القمع والإرهاب المجتمعي وتوسيع دائرة المنتهكين، بما يتجاوز استيراد التجارب الأمنية بين سلطات الحرب والقوى المتحالفة للتضييق على المواطنين إلى التخادم البيني، ومصادرة المجال العام وتقييد النشاط السياسي والمجتمعي، فضلا عن استمرار إعاقة حرية تنقل المواطنين، ناهيك عن استمرار التعبئة المتبادلة والاستقطاب السياسي بين فرقاء الحرب، والتي تُحدث حالة فرز للمواطنين، بناء على الرأي أو الهوية، وفي حين تتكئ سلطات الحرب على بيئة الصراع، بما في ذلك الانقسام الوطني والمجتمعي لتعزيز عنفها حيث توفّر لها الأرضية والموارد والسرديات لمأسسة وسائل الحظر والتقييد والعزل من البنى المؤسسية إلى القوانين التي تصدرها في محاكمها المحلية لفرض إجراءاتها القمعية، فإن الأزمات الداخلية والتوترات الإقليمية توفّر لها مجالا حيويا لانتهاك المواطنين، إذ توظفها بوصفها تهديدات أمنية خطيرة تستوجب استحداث آليات جديدة للحظر والاعتقال وتقييد الحريات. وإذا كانت مأساة المعتقلين اليمنيين والمخفيين قسرا المستمرّة هي المرآة الكاشفة للإكراهات التي يواجهونها بوصفهم مواطنين تم تجريدهم من حقوقهم المدنية وحرمانهم من وسائل الحماية، فإن الوضع السياسي الحالي، بأبعاده المحلية والإقليمية، لم يهمّش فقط قضية المعتقلين، حيث أوقفت سلطات الحرب كل صفقات الإفراج عن المعتقلين، بل منحها زخما إضافيا لممارسة عسفها حيال المواطنين وتعويم حالة الطوارئ غير المعلنة التي تشرعن الانتهاكات.

إذا كان شرط الانتهاك وتسببه يخضع لأهواء سلطات الحرب وطرقها في تكييف الانتهاك وتسويغه، فإن السياق الأمني، وتحديداً تثبيت الأمن، يمثل ذريعة إضافية لجماعة الحوثي لتوسيع دائرة التقييد والحظر والاعتقال، حيث تأخذ مفردة الأمن بمضامينها واستخداماتها أغراضا مختلفة بالنسبة للجماعة، إذ يتحول الأمن من تأمين المجال العام وحماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم وضمان حقوقهم المدنية إلى ضمان أمنها الداخلي دفاعياً ووقائياً أيضاً، فبموجب ذلك تخوّل لنفسها استمرار مصادرة المجال العام، إلى جانب مضاعفة وسائل التقييد والحظر والاعتقال، باعتبارها إجراءات طبيعية تفرضها ضرورات الجماعة. وإلى جانب العقيدة الأمنية، فإن أيديولوجية العدو الداخلي المتربّص، وكذلك العدو الخارجي، تتضافر مع هويتها العقائدية الدينية، كسلطة متغلبة تحكم مساحة جغرافية كبيرة متنوّعة سكانيا، في تصعيد مخاوفها من المجتمعات المحلية التي تحكمها، بحيث تركز سياستها على شل حركة المجتمع وكبحه، من خلال تعزيز قبضتها الأمنية، ورفع مستوى الجاهزية لأجهزتها المختلفة لتعويم حالة الطوارئ غير المعلنة في المجتمع، بحيث تعمل بوصفها منظومة مترابطة في تكثيف حالة القمع واستمراره، من تكميم الأفواه ومصادرة الحريات الشخصية إلى حظر النشاط السياسي والمدني، عدا الأنشطة التي تنفذها الجماعة والتي تخدم أجندتها كسلطة أمر واقع، إلى جانب توسيع دائرة الاعتقال وأسبابه من الاشتباه الفردي إلى استهداف الخلايا النائمة. تضاف إلى ذلك إشاعة حالة قسرية من التكيف المجتمعي مع انتهاكاتها باعتبارها إجراءات وقائية لحفظ الامن العام.

ولأن التجربة الأمنية لجماعة الحوثي تنفرد بكونها تركيبة متشعبة وتعمل وظيفيا لمراقبة المجتمع من أعلى إلى أسفل، وضبطه ومن ثم توسيع دائرة الحظر والتقييد والاعتقال، إلى جانب تنوع أجهزتها وتعدّدها بما في ذلك التجارب الأمنية التي تستقيها من تجارب حلفائها في الإقليم، من ايران إلى حزب الله، إضافة إلى احتكامها لمنظومة هائلة من المؤسّسات والأجهزة الأمنية، سواء التي ورثتها من الدولة أو التي استحدثتها طوال سنوات الحرب من الأجهزة الضبطية وجهازي المخابرات والأمن الوقائي، إلى جانب السجون السرّية، فإنها احتكمت ولا تزال إلى الحصيلة الأكبر من أعداد المعتقلين والمعتقلات والمخفيين قسرا في سجونها، إلا أن سياستها الأمنية الموجّهة حيال المجتمع انتقلت، أخيرا، إلى مستوى أكثر خطورة، فقد صاحب تحول جماعة الحوثي إلى قوى فاعلة في معسكر الممانعة بعد حرب الكيان الإسرائيلي على قطاع غزّة، وتهديدها الملاحة في البحر الأحمر، وأيضا استهدافها من القوات الأميركية، بتصعيدها وسائلها القمعية في المناطق الخاضعة لها، وذلك بتوسيع دائرة الحظر والتقييد والاعتقال في حقّ المواطنين إلى جانب طرد المنظمّات الدولية في المناطق الخاضعة لها، ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي وحجب المواقع الإخبارية التي تتعارض مع سياستها، إضافة إلى استغلال الوضع الحالي لتحريك قضايا ضد المعتقلين في سجونها بهدف إرهاب المجتمع، كإصدار حكم بإعدام الناشطة فاطمة العروي أخيراً، واعتقال القاضي عبد الوهاب قطران لمطالبته بدفع رواتب موظفي الدولة، فضلا عن إساءة معاملة المعتقلين في السجون، ما أدّى إلى استمرار حوادث الوفاة في سجونها، منها وفاة الدكتور منصور الشبوطي (استشاري أول جراحة)، في نهاية الشهر الماضي (يناير/ كانون الثاني). قد تُحدث القوى السياسية

> يمتلك المجلس الانتقالي الجنوبي قطاعاً واسعاً من الأجهزة الأمنية المتعدّدة التي شكلها، إلى جانب السجون والمعتقلات الرسمية والسريّة
>
> انفراط بنية السلطة المركزية للمجلس الرئاسي دفع القوى المنضوية فيه إلى تنمية سياساتها الأمنية والضبطية، بما في ذلك سجونها ومعتقلاتها

التي تنشط في نطاق جغرافي محدد نوعاً من التوازن في القوة، بحيث يتمكّن المجتمع من استغلال هذا الفضاء للتنفس وتفعيل النشاط السياسي والمدني والمطلبي أيضا، وضمان مستوى من الحقوق المدنية والحرية الشخصية للفرد. ومع أن هناك تباينا من حيث مستوى القمع السلطوي الموجّه نحو المجتمع، ومفاعيل القبضة الأمنية وحدودها، وإجراءات التقييد والحظر التي تطاول المجال العام وحركة المجتمع بين المناطق الخاضعة للجماعة والمناطق الخاضعة لسلطة المجلس الرئاسي، فإن تركيبة المجلس الرئاسي، وتعدّد السلطات أفضيا إلى تعدّد الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والضبطية أيضا، ومن ثم تعدّد وسائل وبنى الحظر والتقييد التي يواجهها المواطنون، إذ إن انفراط بنية السلطة المركزية للمجلس الرئاسي دفع القوى المنضوية فيه إلى تنمية سياساتها الأمنية والضبطية، بما في ذلك سجونها ومعتقلاتها بوصف هذا جزءاً من مظاهر فرض سلطتها المحلية في المناطق التي تهيمن عليها، إلى تحديد تقييدات المجال العام الذي يتحرّك فيه المواطنون وطبيعة النشاط السياسي والمدني المسموح به.

إلى جانب ذلك، أدى تضارب السلطات على المستويين الأمني والضبطي، بين سلطة وزير الداخلية في الحكومة المعترف بها والسلطات المحلية، إلى مضاعفة الانتهاكات وتنوّعها بما يتجاوز الاختلال الأمني الذي يمكن ضبطه، وإلى سوء استخدام السلطة. وإذا كان المجلس الانتقالي الجنوبي يمتلك قطاعاً واسعاً من الأجهزة الأمنية المتعددة التي شكلها، إلى جانب السجون والمعتقلات الرسمية والسريّة التي تغطي معظم مناطق جنوب اليمن، وقد فرض وضعا أمنيا يصبّ في صالح تكريس سلطته، على الأقل من أعلى، بدءاً بقمع المعارضين له سياسيا، إلى تقييد حركة التنقل بين المدن، وإعاقة المواطنين القادمين من المناطق الشمالية من دخول المناطق الجنوبية، أي تقييد بناء على الهوية الجغرافية، إلى تفعيله أخيراً منع الأنشطة السياسية والمدنية في مدينة عدن من دون أخذ تصريح مباشر منه، ومن ثم تقييد المجال العام ونشاط القوى المعارضة له، فإن القوى الأخرى تبسط، هي الأخرى، سيطرتها على الأجهزة الأمنية في المناطق الخاضعة لها وتوظفها لصالح تكريس قوتها، وبالتالي تستخدمها ضد المواطنين، من سلطة حزب التجمّع اليمني للإصلاح في تعز ومأرب، إلى حزب المؤتمر الشعبي العام في منطقة الساحل الغربي، والقوى المتحالفة معه، الذي جعل من منطقة الساحل الغربي قطاعا أمنيا مغلقا، بأجهزته الاستخباراتية والأمنية وسجونه بما في ذلك تقييد المجال العام، وتحديد مجالات المسموح به والمصادر.

(كاتبة يمنية)

في تفكيك خطابات أبي أحمد نحو البحر الأحمر

الشافعي ابتدون

أثارت تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، المتكرّرة أخيرا، ذات الطابع الشعبوي، لغطاً وموجة من التساؤلات بشأن ما يريده هذا الرجل الذي وصفه وزير الخارجية المصري بأنه عرّاب الاضطرابات في القرن الأفريقي، والدوافع التي تجعله يتبنّى خطاباتٍ تزيد حدّة التوترات في المنطقة أكثر، وتصب الزيت على نار الحرائق المشتعلة فيها، فمنذ يونيو/ حزيران 2023 أصدر أبي أحمد تصريحات متناقضة بين التفاوض والحرب بين دبلوماسية الأخذ والعطاء، والتعاون الاقتصادي المتكامل، كلها خطابات مدفوعة لمغزى واحد، الوصول إلى المياه الدافئة في البحر الأحمر، انطلاقاً من رؤية مفادها بأن إثيوبيا من دون منفذ بحري على البحر الأحمر بعد مجيء أبي أحمد إلى الحكم عام 2018 لن تكون مختلفة عن إثيوبيا الأمس، والبقاء على الهامش شريكاً للقوى الغربية والاكتفاء بدور شرطي المنطقة لا أقلّ ولا أكثر. ولهذا، سياسة إثيوبيا راهناً تحركها أطماع الهيمنة والسيادة في المنطقة، وهي سياسة تعزّزت ووجدت أرضية صلبة داخلياً بعد الملء الرابع لسدّ النهضة وانهيار المفاوضات مع الخرطوم والقاهرة مع حلول 2024، وهو النصر الذي أتى على طبق من ذهب لأديس أبابا، ونقطة الاندفاعة القوّية لتحقيق مزيد من التوسّعات نحو جوارها، وذلك بتوقيع مذكرة تفاهم مع إقليم «صوماليلاند» في شمال الصومال، لإيجاد موطئ قدم على البحر الأحمر، مقابل الاعتراف لحكومة موسى بيحي دولة مستقلة، وهو ما يمكن تفسيره بـ«التبادلية» الناجزة، وأشبه بمقايضة غير عادلة، بين ثمن الاعتراف الزهيد مقابل أرض الأجداد التي طالما رُويت بدماء الأحرار قروناً.

لافتٌ أن السرديات التي صاغها أبي أحمد ضمن خطاباته في اجتماع حزب الازدهار الحاكم وأعضاء البرلمان الإثيوبي في فترات مختلفة، كان السياق التاريخي حاضراً ومستشهداً بالاطلالة على البحر الأحمر، قبل انفصال إريتريا عام 1993، لكن ما يتنافى وتلك السردية أن مسلمي زيلع كانوا منذ القرون الوسطى الوسيط التجاري وهمزة الوصل بين العالم الخارجي والحبشة، وكانت بضائعهم تمر عبر مرفأ صغير في مدينة زيلع بإقليم أودل في أقصى شمال الصومال، وكانت مقصداً للعلم والتجارة برغم الصراعات بين مسلمي زيلع والإمبراطوريات الإثيوبية التي حكمت الحبشة منذ قرون، محاولة إلغاء الوسيط الإسلامي بين الحبشة نحو الانفتاح إلى العالم، هي الهواجس نفسها التي تحرّك أبي أحمد حالياً للتموضع في منطقة ذات نفوذ استراتيجي وأهمية جيبولوتيكية في المنطقة، التي تعتبر الحديقة الخلفية لأمن دول الخليج العربي.

كذلك، يسوّق مؤيدو أبي أحمد مقولة إن القانون الدولي يتيح للدول الحبيسة (44 دولة) حق الوصول إلى مياه جيرانها والاستفادة بها، متناسين أن ذلك ليس بمنطق عسكرة الطموح، بعيداً عن دبلوماسية إقامة شراكات اقتصادية وتعاون تجاري، لكن استحضار القوة العسكرية في تحقيق أهداف استراتيجية والبحث عن منافذ عسكرية لا اقتصادية، تحمل مدلولات أخرى، وليست إثيوبيا وحدها بلا سواحل، فأوغندا وجنوب السودان ورواندا في البقعة الجغرافية نفسها في شرق أفريقيا بلا منافذ بحرية، لكن من خلال شراكات اقتصادية مع جيرانها استطاعت أن تحقق عوائد اقتصادية جيدة، ولا تحركها أطماع للهيمنة على موانئ جيرانها، بينما تريد أديس أبابا اقتطاع منفذ بحري من مياه الصومال، في انتهاك فاضح ضد المواثيق الدولية وأعراف الاتحاد الأفريقي، التي إذا اخترقها أبي أحمد فإن الانقسامات والتفكك سيحدّدان مصير الكونفدرالية الإثيوبية الهشّة أصلاً، نتيجة الإثنيات والصراعات الداخلية التي تطغى حالياً على المشهد الإثيوبي منذ حرب تيغراي عام 2020.

كان البعد الاقتصادي هو الدافع والمحرك الرئيس لمبرّرات أبي أحمد للوصول إلى البحر الأحمر عبر المياه الإقليمية الصومالية، متحجّجاً بأن عدد سكان إثيوبيا يتزايد وعلى نحو متسارع، وأن التقديرات تفيد بأن الرقم سيتضاعف متخطياً حدود 150 مليون نسمة بحلول عام 2030، ولهذا لا بد من تأمين ممرات تجارية لرفع فاتورة الإنتاج المحلي، لكن هذه الادعاءات تسقط للوهلة الأولى مع العودة إلى سجلات الاقتصاد الإثيوبي الذي يحقق كل عام قفزات اقتصادية هائلة، واستناداً إلى ما صرح به وزير المالية الإثيوبي أحمد شيدي في اجتماع الحزب الحاكم أخيراً، أن اقتصاد بلاده سجّل أداء أفضل في قطاعات النمو الرئيسة خلال الأشهر الستة الماضية (2023) على الرغم من الأزمات الداخلية والخارجية، كما توقع صندوق النقد الدولي أن تحقق إثيوبيا نموا اقتصادياً بنسبة 5,7% العام الماضي، أي ما يعني قفزات اقتصادية مستمرّة وبنسب كبيرة كل عام، ما يتناقض مع مزاعم أبي أحمد للبحث عن موانئ جديدة للاستثمار فيها، و يؤكد فرضية أن أديس أبابا تبحث عن دور عسكري محتمل في البحر الأحمر، دون الحاجة إلى موانئ اقتصادية تكلفها أثماناً باهظة، وإلا فلماذا انسحبت من اتفاقية بربرة عام 2022 التي منحتها حصة مغرية (19%) التي وقعتها مع شركة موانئ دبي وحكومة أرض الصومال عام 2018، التي أعلنت أن إثيوبيا لم تلتزم بوعودها في تشييد خطوط إمداد برية تربط بربرة بإثيوبيا.

ومع تسارع ردود الفعل الدولية المنتقدة لتوجهات أبي أحمد نحو البحر الأحمر وتوقيع مذكرة تفاهم مع إقليم انفصالي لا اعتراف دولياً به، بدأ أنصارُه يصوغون مبرّرات داخلية جديدة تتمثل في أهمية المضي في تحويل هذه المذكّرة إلى اتفاقية رسمية مع حكومة أرض الصومال، من دون أدنى اعتبار لصيحات المحذرين والمعارضين، من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد) والاتحاد الأوروبي والصين وأميركا، وأخيراً الحكومة الصومالية الفيدرالية، انطلاقاً من مبدأ التجاهل والعناد في تنفيذ المطالب ثم الشروع في التفاوض مع الخصوم أو إرغامه على الشراكة في حقوقه المسلوبة، وتنفيذاً لاستراتيجية عملية ملء سد النهضة مع مصر والسودان، التي انتهت بإعلان القاهرة انهيار المفاوضات أخيراً، وهو ما عدّه مراقبون انتصاراً للقضية الإثيوبية وحقها المشروع في الاستفادة من مياه النيل. ولكن إذا كان موقع السد يعد شأناً داخلياً إثيوبياً، فإن مياه الصومال التي تمتلك أطول ساحل في أفريقيا هي أيضاً أمر داخلي ولا

> لا يحمل أبي أحمد أجندات سياسية واقتصادية واستراتيجيات بنّاءة بقدر ما يحمل خطابات شعبوية لا تخدم آلية منع تآكل البنية الإثنية الإثيوبية من الداخل
>
> يؤكّد الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود أن أديس أبابا لا تريد موانئ تستثمرها، بل تحاول إقامة قاعدة عسكرية تضمن لها الاحتلال والهيمنة

يحقّ لإثيوبيا الاستفادة منه أو المساس به من دون موافقة أو اتفاق مع الحكومة الصومالية الشرعية، حتى وإن أمضت في طريقها نحو الوصول إلى تلك المياه، مستخدمة سياسة التغافل والغطرسة العسكرية فإن ارتدادات تلك الخطوة غير محسوبة العواقب سترث المنطقة صراعات عسكرية جديدة لا يمكن قياس حجم أضرارها وتداعياتها المستقبلية.

يجادل أيضاً أنصار أبي أحمد أن الاتفاقية الموقعة بين صوماليلاند وشركة موانئ دبي الإماراتية وإثيوبيا مرَّت من دون ضجيج، ولا صخب من الحكومة الفيدرالية عام 2018، فلماذا يأتي هذا الطوفان من الانتقادات الشديدة من جامعة الدول العربية ومصر والسعودية وقطر والاتحاد الأوروبي بعد توقيع الحكومة الإثيوبية مجرّد مذكرة تفاهم مع حاكم صوماليلاند، هنا الإشكالية في العقل الجمعي الإثيوبي في التفريق بين هذا الحال وشركة إماراتية لا تبحث عن أجندات عسكرية وراء مصالح اقتصادية مجرّدة من نوايا توسعية أو عسكرية، على خلاف إثيوبيا التي ترى أرض الصومال بمنزلة ثغرة مكشوفة لاختراق الجسد الصومالي نحو البحر الأحمر، وهو ما يؤكّده الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، في أكثر من تصريح، أن أديس أبابا لا تريد موانئ تستثمرها، بل تحاول إقامة قاعدة عسكرية تضمن لها الاحتلال والهيمنة على المياه الصومالية.

في النهاية، لا يحمل أبي أحمد أجندات سياسية واقتصادية واستراتيجيات بنّاءة بقدر ما يحمل خطابات شعبوية لا تخدم آلية منع تآكل البنية الإثنية الإثيوبية من الداخل، خصوصاً بعد فشل المفاوضات مع جبهة فانو الأمهرية، وازدياد هجمات مسلحي جبهة أورومو ضد الجيش، والقبضة الأمنية المسلطة على نخب الأمهرة والأورومو السياسية، وذلك في وقت لا يزال إقليم تيغراي يئن من وطأة الحرب ويبحث عمّن يميط اللثام عن آلة الحرب والدمار التي قست على سكان الإقليم، يفجر أبي أحمد نزاعاً دبلوماسياً وربما سيتطوّر عسكرياً لاحقاً مع الصومال الذي خاض أبناؤه صراعات مريرة مع الإمبراطوريات الإثيوبية منذ القرون الوسطى، فهل يعي أبي أحمد خطورة الموقف ويسحب مذكّرة التفاهم، استجابة للمواقف الدولية والإقليمية الرافضة لهذه المذكّرة، أم سيظل يردّد مقولة المحارب الحبشي «البحر الأحمر هو الحدود الطبيعية لإثيوبيا» حتى يخرج الوضع عن السيطرة ويتحول القرن الأفريقي إلى فوهة بركان مشتعلة يصعب إخمادها سريعاً؟

(إعلامي صومالي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads